

دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية
خلال الفترة (1990-2019)

ط.د. بن بالي هند¹ د. بوحيدر رقية²

¹مخبر الدراسات والبحوث التسويقية، جامعة جيجل، الجزائر benbalihind@univ-jijel.dz

²مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة جيجل، الجزائر bouhider_roukia@yahoo.fr

An econometric study of the impact of non-hydrocarbon exports on economic growth in Arab oil countries during the period (1990-2019).

Hind BENBALI¹

RoukiaBOUHIDER²

تاريخ الاستلام: 2021/07/28؛ تاريخ القبول: 2022/02/22؛ تاريخ النشر: 2022/06/30

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية المتمثلة في الجزائر، ليبيا، العراق، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، قطر، البحرين، الكويت وعمان خلال الفترة 1990-2019 باستخدام نموذج الآثار العشوائية، وبأخذ إجمالي الصادرات خارج المحروقات كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع إضافة إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت وسعر النفط كمتغيرات ضابطة. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية بين إجمالي الصادرات خارج المحروقات، إجمالي تكوين رأس المال الثابت وسعر النفط والناتج المحلي الإجمالي، غير أن المتغيرات المدروسة لم تفسر إلا 57.45% من نمو الناتج المحلي الإجمالي في العينة المدروسة، لأن الصادرات خارج المحروقات في الدول العربية النفطية ما زالت تشكل نسبة ضئيلة مقارنة مع الصادرات النفطية رغم الإمكانيات الهامة التي تحوز عليها هذه الدول. أوصت الدراسة بضرورة تنويع اقتصاديات الدول العربية النفطية للتخلص من التبعية للريع النفطي.

الكلمات المفتاح: الصادرات خارج المحروقات، النمو الاقتصادي، الدول العربية النفطية، نماذج البانل.
تصنيف JEL : F10 ; O40 ; O20 ; C33.

Abstract :

This study aimed to determine the impact of non-hydrocarbon exports on economic growth in Arab oil countries represented by Algeria, Libya, Iraq, United Arab Emirates, Saudi Arabia, Qatar, Bahrain, Kuwait, and Oman during the period 1990-2019, using the random effects model, and by taking total non-hydrocarbon exports as the independent variable and GDP as the dependent variable in addition to gross fixed capital formation and oil price as control variable. The study found a significant positive correlation between total non-hydrocarbon exports, total fixed capital formation, oil price, and GDP. The studied variables explain only 57.45% of GDP growth in the studied sample because non-hydrocarbon exports in Arab oil countries still constitute a small percentage compared to oil exports, despite the important capabilities that these countries possess. The study recommended the necessity of diversifying the economies of Arab oil countries in order to reduce their reliance on oil rents

Keywords: Non-hydrocarbon exports, Economic growth, Arab oil countries, Panels models.

Jel Classification Codes : F10 ; O40 ; O20 ; C33.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

بن بالي هند، بوحيدر رقية (2022)، دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية خلال الفترة (1990-2019)، المجلد 10 (العدد 01)، الجزائر: جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة-، ص ص 286 - 303

المؤلف المرسل: بن بالي هند، benbalihind@univ-jijel.dz الايميل

1. مقدمة

يعتبر تنويع الصادرات قضية استراتيجية في وقتنا الحالي، وهذا راجع إلى الدور الكبير الذي تلعبه في دفع وتحريك عجلة النمو الاقتصادي، حيث يعمل التصدير على تحقيق أقصى درجات التصنيع، والتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، الأمر الذي يسرع من عملية التنمية الاقتصادية ويضمن تدفق المداخيل بالعملة الصعبة، وهو على هذا النحو يحتل أهمية كبيرة في مجال بناء وإصلاح الهيكل الاقتصادي للدول.

تعد الدول العربية النفطية من الاقتصاديات التي اهتمت بقطاع الصادرات المرتكز بالأساس على المحروقات دون غيرها، حيث تتميز صادراتها بعدم التنوع، في حين وارداتها متنوعة. وهذا الوضع يحمل لها الكثير من المخاطر، فسعره مرتبط بعوامل الكثير منها غير متحكم فيها من طرف الدول العربية، مما جعل اقتصادياتها سريعة التأثر بالتقلبات التي تحدث في أسواق النفط، وهو الأمر الذي أوقعها في أزمات اقتصادية متتابة منذ أزمة سنة 1986. هذه الأزمات نتج عنها عدم الاستقرار الاقتصادي وتقلب معدلات النمو وrehن مختلف مخططات التنمية التي تعتمد في أغلبها على مداخل الجباية البترولية، مما دفعها لإعادة النظر في طبيعة صادراتها، وتعزيز الاتجاه نحو الاهتمام بتنويعها خارج قطاع المحروقات، وإنشائها لأجهزة تتكفل بتبني سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تنمية وتطوير تشكيلة صادراتها واتخاذ عدة تدابير وإجراءات من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستقرة. وعليه جاءت هذه الدراسة لطرح الإشكالية التالية:

كيف تؤثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية خلال الفترة (1990-2019)؟
وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الدول العربية النفطية؟
- ما هي علاقة الصادرات خارج قطاع المحروقات بالنمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية؟
- وانطلاقا من الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية يمكننا صياغة الفرضيات التالية:
- تمتاز الدول العربية النفطية بقدرات هائلة وإمكانيات وفيرة من أجل تنمية وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات والنهوض بهذا القطاع إلا أنها لم تقم باستغلالها استغلالا أمثلا ونسبة الصادرات خارج المحروقات ما زالت ضئيلة؛
- توجد علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والصادرات خارج قطاع المحروقات في الدول العربية النفطية؛
- توجد عوامل أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي بخلاف الصادرات خارج المحروقات في الدول العربية النفطية .

1.1. أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة للوصول إلى الأهداف التالية:

- التعرف على تطور وتركيب الصادرات خارج قطاع المحروقات في الدول العربية النفطية؛
- تبيان أهمية تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- التعرف على مدى مساهمة تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

2.1. أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من كون اقتصاديات الدول العربية النفطية لا تزال تعاني من خلل هيكلي جراء الآثار السلبية التي تخلفها تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبذلك فإن تطوير الصادرات خارج المحروقات يعد خيارا استراتيجيا لهاته الدول من أجل فك ارتباطها المفرط بقطاع النفط، لضمان استمرارية واستدامة معدلات النمو الاقتصادي بعيدا عن القطاع النفطي وتقلباته.

3.1. منهجية الدراسة: من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات الموضوعية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي في عرض المفاهيم المتعلقة بالتصدير إلى جانب المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي، أما المنهج التحليلي فقد استخدم في تحليل تطور مسار الصادرات وتركيبها في الدول العربية النفطية خلال فترة الدراسة، كما تم استخدام أدوات

القياس الاقتصادي، وتمت الاستعانة ببرنامج المعالجة الآلية للبيانات Eviews8، وذلك باعتماد الخطة التالية:

1. مقدمة

2. أدبيات الدراسة والدراسات السابقة

3. النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات في الدول العربية النفطية

4. الدراسة القياسية

5. خاتمة

2. أدبيات الدراسة والدراسات السابقة:

يعد تحقيق معدلات موجبة ومستقرة للنمو الاقتصادي من ضمن الأولويات التي تسعى إليها حكومات الدول على اختلافها وخصوصا عندما يتعلق الأمر بالدول النامية، لذا يعتبر النمو الاقتصادي هدفا أساسيا لأي اقتصاد في العالم ومقياسا لمدى تطورها.

1.2. أدبيات الدراسة: أبدى الكلاسيك اهتماما بالغاً بنشاط التجارة الخارجية ولكن ليس بالأسلوب الذي كان عليه التجاريون، فأحد رواد الفكر الكلاسيك وهو "آدم سميث" اهتم بالسوق واعتبرها المحدد الأول للنمو الاقتصادي، كما وضّح « ريكاردو » كيف أن قيام التجارة الدولية على أساس اختلاف النفقات النسبية يتيح الاستفادة من مبدأ التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي في ظل توفر شروط الحرية الاقتصادية، في حين أكد التجاريون على أن تحقيق قدر كبير من الثروة يأتي من خلال الميزان التجاري مما يحتم على الدولة أن تقلل من وارداتها وأن تزيد من صادراتها، كما دعوا إلى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى لكي تكون في خدمة التجارة الخارجية (سعيد، 2002، ص6)، وهذا ما أشار إليه "دنيس روبرت سوان Denis Robert Soine" في مقال نشره عام 1940. وبعده حاول "Nurkse" في مقال نشره عام 1959 أن يثبت أن الزيادة في الصادرات هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في الأقطار المنتجة للمواد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وأظهرت العديد من الدراسات أن نمو الصادرات كان ذو ارتباط كبير مع الناتج المحلي الإجمالي، وأن البلدان التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير المزيد من السلع وأن زيادة الصادرات تؤدي إلى نمو سريع في الاقتصاد، وأن ما يتمتع به القطاع من أهمية جعل له القدرة على المساهمة في عملية النمو الاقتصادي، حيث يبرز دوره في تحقيق التوازن بين العرض الإنتاجي غير المرن والطلب شديد المرونة، بالإضافة إلى دورها الطويل المدى في المساهمة في توفير النقد الأجنبي اللازم لإعادة بناء الهيكل الاقتصادي (بن جلول، 2009، ص73). وتوجد عدة نماذج نمو احتلت فيها الصادرات مكانا رئيسيا، والتي بينت أهمية قطاع التصدير في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وسنستعرض أهمها:

أ- نموذج كندلبرجر (Kindelberger): تعرض كندلبرجر إلى آلية نموذج التجارة الخارجية كمحرك للنمو، حيث يؤدي نمو الصادرات إلى زيادة الطلب في الاقتصاد المصدر سواء بسبب الحاجة إلى مزيد من المدخلات اللازمة للتوسع في الإنتاج، أو بسبب ارتفاع دخول العناصر الإنتاجية المساهمة في العملية الإنتاجية. وطبقا لهذا النموذج فإن نمو قطاع التصدير يؤدي إلى نمو الاقتصاد القومي ككل نتيجة للروابط الأمامية والخلفية التي يخلقها، حيث أن قطاع التصدير ينمو بمعدل أعلى من معدل نمو باقي القطاعات ويؤثر نموه عليها ومن ثم فهو يعتبر قطاعا قائدا للتنمية، وهكذا فإن استراتيجية التنمية المتوجهة للخارج تسمح بالإسراع بعملية التقدم واختصار مراحل النمو، ويؤدي الأخذ بسياسة تنمية معتمدة على قطاع التصدير إلى خلق آثار إيجابية عديدة على جانب العرض تتمثل في: (عوض الله، 1997، ص ص374، 375)

- تحقيق مكاسب ذات طابع ديناميكي مما يترتب عليه رفع مستوى الدخل؛

- يؤدي ارتفاع الدخل إلى زيادة التراكم الرأسمالي نتيجة توجيه جزء من ذلك الارتفاع نحو الاستثمار؛

- التجارة الدولية تؤدي إلى تخفيض الأسعار النسبية للسلع الاستثمارية بالنسبة للسلع الاستهلاكية، وذلك إذا كانت الواردات تتكون

أساسا من السلع الاستثمارية مما يترتب عليه ارتفاع في نسبة الاستثمار إلى استهلاك ومن ثم ارتفاع معدل النمو.

ب- نموذج بكرمان Beckerman: يتضمن هذا النموذج تفسيراً لسرعة معدلات النمو الاقتصادي التي حققتها بعض دول أوروبا في الخمسينات على ضوء توقعات مستوى الطلب الاحتمالي على منتجاتها سواء بالأسواق المحلية أو الخارجية. فتوفر الصادرات لمستويات من الطلب المتوقع يصاحبه ارتفاع في معدلات الاستثمار ومستوى الإنتاجية للمدخلات من رأس المال والعمل، ومن ثم زيادة الصادرات مرة أخرى لتستمر الحركة الدائرية بين الصادرات ونمو الدخل في ظل الفروض التي يشتمل عليها هذا النموذج. وطبق هذا النموذج على عدد من الدول الأوروبية خلال خمسينات القرن العشرين، وجاءت النتائج لتؤكد أن اختلاف معدلات النمو بين الدول يرجع أساساً إلى الدور الذي يقوم به قطاع التصدير القادر على دفع النمو في سائر قطاعات الاقتصاد القومي، وقد انتقد هذا النموذج نتيجة إهماله لأثر زيادة الدخل على نمو الواردات بما ينعكس على تدهور ميزان المدفوعات. (بلقلة، 2009، ص4).

ت- نموذج تيلر Tyler: يسعى هذا النموذج إلى بحث العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الدخل وذلك من خلال دالة الإنتاج، وقد وضع Tyler في دراسته عام 1981 العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوسع الصادرات على 55 دولة نامية خلال الفترة (1960-1977) وذلك من خلال قياس معامل الارتباط بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وبين نمو الناتج الصناعي ونمو الاستثمار ونمو الصادرات الكلية ونمو الصادرات الصناعية باستخدام نموذج قياسي لدالة الإنتاج لبيانات مقطعية تتضمن الصادرات. وقد أظهر النموذج القياسي بأن زيادة الصادرات بمعدل 17.5% يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1% وهذا في الدول النامية النفطية، أما بالنسبة للدول النامية غير النفطية فإن زيادة الصادرات بمعدل 18.2% يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1%، وبأن الصادرات الصناعية تقوم بدور أكبر في تفسير النمو الاقتصادي، الأمر الذي يعبر عن أهمية الصادرات الصناعية ضمن هيكل الصادرات الإجمالية في زيادة النمو الاقتصادي. (السواحي، 2006، ص48)

ث- نموذج فيدر Feeder: يعتبر من أكثر النماذج شيوعاً والتي بحثت في العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي نظراً لاستناده على مجموعة من الفروض، وقد قام Feeder عام 1983 بإجراء دراسة شملت 31 دولة خلال الفترة (1964-1973) حيث أثبتت النتائج أن هناك تأثيراً واضحاً لنمو الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول، ويستند هذا النموذج في بنائه على عدة فروض تتمثل فيما يلي: (سعيد، 2004، ص64).

- ينقسم الاقتصاد المحلي إلى قطاعين متميزين، القطاع التصديري وهو ينتج بغرض التصدير إلى الخارج، والقطاع غير التصديري وهو ينتج للسوق المحلي، وتصاغ دالة الإنتاج لكل قطاع على حدة وتتوقف على العوامل المحددة للنمو في كل منهما، حيث يتأثر القطاع غير التصديري بإنتاج قطاع التصدير وهذا من خلال الوفورات الخارجية الناجمة عن إدخال وسائل الإنتاج الفنية المتطورة وتدريب الأيدي العاملة وتنمية الإدارة الكفؤة، وتصاغ دالتي الإنتاج على النحو التالي:

$$N = F(K_n, L_n, X) \dots \dots \dots (1)$$

$$X = G(K_x, L_x) \dots \dots \dots (2) \text{ ومنه:}$$

حيث أن:

N: تمثل الإنتاج للسوق المحلي غير المخصص للتصدير؛ X: الصادرات؛ K_n, K_x : رصيد رأس المال في كل قطاع على حدة؛ L_n, L_x : قوة العمل في كل قطاع.

- نظراً لعدم توافر البيانات الخاصة عن توزيع عوامل الإنتاج في كل قطاع، تم الاعتماد في تقدير الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج على المستوى القطاعي باستخدام البيانات على مستوى الاقتصاد الكلي، بافتراض أن النسبة بين الإنتاجية الحدية لعنصري الإنتاج في كلا القطاعين تنحرف عن الوحدة بمقدار δ ، نتيجة للآثار الإيجابية لنشاط التصدير على الإنتاجية في ذات القطاع، أي: $\frac{Gk}{Fk} = \frac{Gl}{Fl} = 1 + \delta$

- العلاقة خطية بين الإنتاجية الحدية للعمل في كل قطاع والناتج المتوسط للعامل في الاقتصاد ككل.

— دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية خلال الفترة (1990-2019) — ص، ص 286-303

وقد قام Feeder بالفصل بين أثر الوفورات الخارجية المترتبة على قطاع التصدير وارتفاع الإنتاجية الحدية لعناصر الإنتاج في هذا القطاع غير التصديري، بافتراض أن القطاع التصديري يؤثر على الإنتاج في القطاع الآخر بمرونة ثابتة.

مهما كان النموذج المستخدم لتفسير وشرح آلية تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي فإن الصادرات بشكل عام تحفز النمو من خلال عدة قنوات نذكر منها: (السواعي، 2006، ص 38-40)

— تحسین استغلال عوامل الإنتاج المتوفرة بحيث يضمن التبادل التجاري استغلال جميع عوامل الإنتاج فتصدير المواد الغذائية مثلاً يستلزم بدوره استغلال اليد العاملة ورؤوس الأموال؛

— زيادة مداخيل عوامل الإنتاج بحيث يؤدي توسيع القنوات التجارية في الدول الأجنبية إلى جلب الاستثمار الأجنبي ومنه زيادة استغلال عوامل الإنتاج الثابتة للبلد من أراضي وثروات طبيعية؛

— إن السياسة الاقتصادية القائمة على الصادرات تحفز تطوير السلع الجديدة للتصدير ومنه تنوع المداخيل الاقتصادية، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني وخلق مناصب شغل جديدة بأجور حقيقية مرتفعة، كما أن القدرة على التصدير تمكن المؤسسات الجديدة من تحقيق اقتصاد السلم (تخفيض التكاليف الوحشية عن طريق زيادة حجم الإنتاج) والإنتاج بأكثر فعالية للسوق المحلي، مما يؤدي إلى انخفاض في الواردات؛

— صادرات السلع إلى جانب الاستثمار الأجنبي يمكن من الحصول على العملات الصعبة التي تسمح بالقيام بالعمليات التجارية مع الخارج ومنه تلبية الحاجيات من السلع والخدمات.

2.2. الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في العديد من الدول على اختلاف طبيعتها، ويمكن عرض أهم هذه الدراسات في ما يلي:

— هدفت دراسة (عطية وبوكثير، 2019) إلى قياس أثر إجمالي الصادرات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) خلال الفترة 1990-2016، باستخدام نماذج "بانل"، توصلت الدراسة إلى أن المتغيرين بينهما علاقة تكامل مشترك وعلاقة طويلة الأجل، كما أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل لتمثيل هذه الظاهرة ما يوحي بوجود فوارق واختلافات في العوامل المتحركة في النمو الاقتصادي ما بين دول العينة. أما دراسة (العبدلي، 2005) فقد هدفت إلى تقدير وتحليل أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في البلدان الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، من خلال تقدير النماذج الفردية لكل دولة إسلامية على حده عبر سلسلة زمنية خلال الفترة (1960-2001)، وكذا من خلال التقدير المدمج للسلاسل الزمنية مع البيانات المقطعية لعينة من الدول الإسلامية (21 دولة). توصلت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي دالة في كل من حجم الصادرات والاستثمار في الدول الإسلامية، وأن متغير الصادرات أكثر أهمية من متغير الاستثمار في التأثير على النمو الاقتصادي في الدول البترولية، أما في مجموعة الدول الأقل والمتوسطة الدخل فظهر متغير الاستثمار أكثر أهمية من أثر الصادرات.

— في الجزائر عالج (العياطي وبنعزة، 2018) أثر تنوع الصادرات على النمو الاقتصادي مع توضيح الدور المهم لفكرة التنوع الاقتصادي في مجال الصادرات في إحداث التنمية الاقتصادية، وإبراز مقدار التأثير الذي تحدثه كل من صادرات المحروقات وخارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وأدوات القياس الاقتصادي. خلصت الدراسة إلى أن صادرات المحروقات لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، إلا أن تأثير الصادرات غير النفطية ضعيف على النمو الاقتصادي لأنه صغير في تكوين إجمالي الصادرات بسبب ضعف القطاعات غير النفطية. في حين هدفت دراسة

(حملاوي، 2011) إلى إيجاد سبيل أو مخرج للتنويع الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1971-2010)، من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي وإجراء دراسة قياسية لمعرفة أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي توصلت الدراسة إلى اكتشاف ضعف مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات في الجزائر مما انعكس سلبا على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ووجود علاقة سببية في اتجاه واحد من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى معدل نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات. أما دراسة (بلحنافي ومختاري، 2019) هدفت إلى معرفة مدى تأثير الصادرات بأنواعها على النمو الاقتصادي في الجزائر خاصة الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (1970-2012) باستخدام أدوات القياس الاقتصادي. توصلت الدراسة إلى عدم وجود سببية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، وهذا راجع بشكل أساسي لاعتماد الجزائر على البترول وضآلة حصيلة الصادرات غير النفطية، وهذا ما يعني أن استراتيجية تنمية الصادرات في الجزائر تحتاج إلى مزيد من التفعيل. دائما في الجزائر، حاول (بن سليمان ونوي، 2017) قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة بين (1980-2016) من خلال استعراض تطور الصادرات والناتج المحلي الإجمالي في ظل تقلبات أسعار البترول في الجزائر، بالاعتماد على طرق القياس الاقتصادي لتقدير العلاقة بينهما في المدى القصير والمدى الطويل وكشفت النتائج المتحصل عليها أن الصادرات تؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي في المدى القصير وسلبا في المدى الطويل. في حين هدفت دراسة (بن سماعيل وزير، 2017) إلى معرفة تأثير الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2014)، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة بين نمو الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر؛ وهذا بسبب ضآلة نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من الجهود المبذولة لترقيتها. أما (عدوكة ورملي، 2015) فحاولا معرفة العلاقة بين الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2010) بالمقارنة مع المغرب، وأظهرت النتائج وجود علاقة بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي وعدم وجود علاقة بين الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي، وعدم وجود علاقة توازنية طويلة أو قصيرة الأجل بين مستويات النمو الاقتصادي والصادرات غير النفطية والاستثمار الداخلي في الجزائر على عكس المغرب.

أما دراسة (الغواص وعبد الحليم، 2019) فقد هدفت إلى دراسة أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة (1990-2014) باستخدام أدوات القياس الاقتصادي. أظهرت النتائج وجود علاقة سببية بين صادرات السلع والخدمات وكل من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي والميزان التجاري على السلع والخدمات، وكان لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى القصير والمدى الطويل. في حين هدفت دراسة (الجنابي، 2015) إلى التعرف على تأثير الصادرات السلعية وغير النفطية والصادرات النفطية على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (1991-2011) والمعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي باستخدام أدوات القياس الاقتصادي، وأشارت النتائج إلى علاقة معنوية قوية بين الصادرات النفطية والناتج المحلي الإجمالي وبأن الصادرات النفطية تفسر نسبة كبيرة من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي. وفي دراسة عن دولة نفطية أخرى وهي المملكة العربية السعودية هدفت دراسة (Khan & Shabbir, 2019) إلى معرفة تأثير عائدات الصادرات النفطية وغير النفطية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2019) باستخدام أدوات القياس الاقتصادي، توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سبي قصير المدى من الصادرات النفطية وغير النفطية إلى النمو الاقتصادي، إضافة إلى أن عائدات الصادرات غير النفطية يمكن أن تعمل بشكل أفضل من الإيرادات الناتجة عن تصدير النفط. وفي دولة البحرين حاول (Khayati, 2019) معرفة تأثير الصادرات غير النفطية والنفطية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1977-2015) باستخدام أدوات القياس الاقتصادي، حيث أظهرت النتائج أن النمو الاقتصادي كان مرتبطا بشكل إيجابي وكبير بالصادرات، كما أن صادرات النفط كان لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى القصير والمدى الطويل، لذلك فإن تشجيع القطاعات غير النفطية وزيادة تنويع الصادرات سيؤدي إلى آثار إيجابية على الاقتصاد البحريني. أما دراسة (Sazan, Hatem, 2017) فهدفت إلى معرفة تأثير التصدير على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي وهي البحرين، السعودية، الإمارات، قطر

— دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية خلال الفترة (1990-2019) — ص، ص286-303

والكويت، وسلطنة عمان وذلك خلال الفترة (1990-2014) باستخدام نماذج Panel. أظهرت النتائج بأن نمو الصادرات له تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي، كما أن تكوين رأس المال الثابت له دور إيجابي وهام في النمو الاقتصادي، وللحفاظ على النمو في دول مجلس التعاون الخليجي يجب وضع سياسات موجهة للتصدير ولتشجيع التصدير.

من خلال الاطلاع على مختلف الدراسات السابقة يتضح أنها:

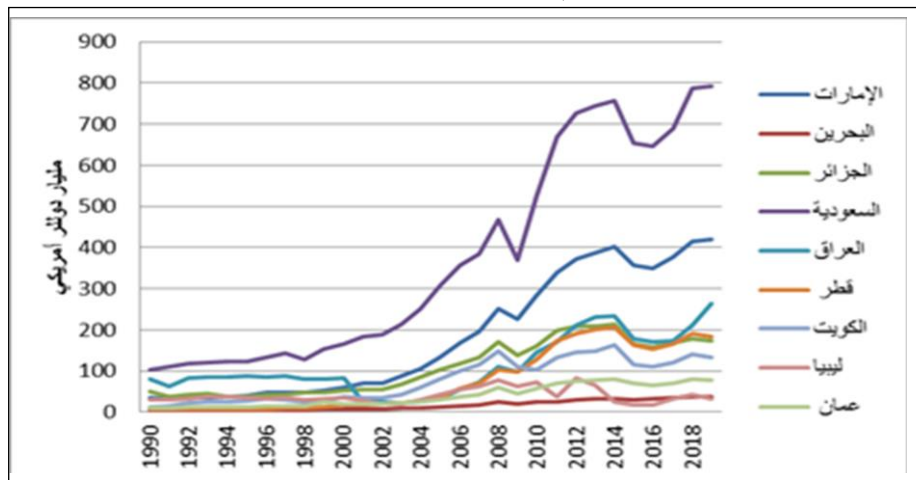
- ركزت على دول مختلفة منها المتقدمة ومنها النامية، كما أن بعضها درس دولة واحدة والبعض الآخر ركز على دراسة مجموعة من الدول؛
- استخدمت طرقاً إحصائية متنوعة ومتغيرات مختلفة للتعبير عن الصادرات والنمو الاقتصادي، كما درست فترات زمنية متباينة، توصلت إلى نتائج متباينة فيما يخص العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

أما دراستنا هذه فتختلف عن الدراسات السابقة من حيث تركيزها على معرفة أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية المعروفة بارتباطها بالصادرات النفطية بما يضعها أمام مأزق نقص الموارد المالية مع كل تراجع في أسعار النفط، كما تدرس الفترة 1990-2019 التي عرفت فيها الدول العربية العديد من الصدمات النفطية، وتعتمد على نماذج Panel.

3. النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات في الدول العربية النفطية

1.3. تطور الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية النفطية: يستخدم الناتج المحلي الإجمالي لقياس الإنتاج المحلي في دولة معينة خلال فترة معينة، ومن خلال دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي يمكن أخذ صورة عن قوة الاقتصاد والنمو الاقتصادي المحقق في دولة معينة، والشكل الموالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية خلال فترة الدراسة.

شكل 1: تطور الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي التقرير الاقتصادي العربي الموحد ل2019، صندوق النقد العربي، الموقع:

<https://www.amf.org.ae/ar/content>

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ بأن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية شهد زيادة ملحوظة خلال الفترة (1990-2019)، حيث بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية مجتمعة سنة 1990 ما قيمة 37.09 مليار دولار، ليتضاعف ويصل سنة 2019 ويحقق ما قيمته 235.05 مليار دولار، غير أن هذا التطور لم يكن بنفس الوتيرة عند كل الدول العربية النفطية، حيث شهد تذبذبات من فترة لأخرى.

تميزت الفترة (1990-1999) بتذبذب واضح في قيم GDP للدول العربية النفطية ليرتفع متوسط GDP بعد ذلك ليحقق سنة 1999 ما قيمة 48.64 مليار دولار، وهذا راجع إلى اعتماد الدول العربية النفطية على البترول كمصدر وحيد ورئيسي وعدم تنوع قاعدتها الإنتاجية، وبالتالي فإن الزيادة في أسعار البترول أدى إلى زيادة في قيم GDP. خلال الفترة (2000-2010) عرفت قيم الناتج

المحلي الإجمالي تحسنا ملحوظا حيث بلغت في المتوسط 53.31 مليار دولار سنة 2000 لترتفع إلى 167.24 مليار دولار سنة 2010، ويعزى هذا التحسن إلى الارتفاع الملحوظ في أسعار البترول في السوق العالمي، بالإضافة إلى النتائج الجيدة التي حققتها سياسات تنمية الصادرات التي قامت بها بعض الدول العربية النفطية وواظبت على تطبيقها خلال تلك الفترة، والتي استهدفت توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل، وتحفيز القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في النشاط الاقتصادي. من أمثلتها سياسة تنمية الصادرات في دولة الإمارات في إطار دعم التجارة الخارجية للدولة وإيجاد حيز للسلع الإماراتية لزيادة تواجدها في الأسواق العالمية، وبالتالي تحقيق نمو في الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية وتستهدف هذه السياسة زيادة مساهمة الصادرات من السلع والخدمات الوطنية لتصل إلى 50% من التجارة الخارجية غير النفطية. (أنظر الموقع <https://u.ae/ar-AE>)، أما في السعودية من خلال مبادرات هيئة تنمية الصادرات السعودية سعياً لتنويع مصادر الدخل للاقتصاد السعودي وذلك لمضاعفة الصادرات في آفاق 2030 لتصل إلى 50% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وذلك بتحسين كفاءة البيئة التصديرية من خلال مراجعة وتطوير السياسات والتشريعات المتعلقة بالتصدير وحوكمة إجراءات المنع وتقييد التصدير بالإضافة إلى وضع برنامج لتحفيز الصادرات السعودية، وكذلك إنشاء بنك مستقل لتمويل الصادرات برأس مال قدره 30 مليار ريال سعودي لتمويل كلاً من المصدرين المحليين والمستوردين الأجانب وفقاً لأفضل الممارسات العالمية في مجال تمويل الصادرات، وفي سبيل تطوير الاقتصاد وتنويعه وتخفيف الاعتماد على النفط، أطلقت المملكة العربية السعودية رؤية السعودية 2030 مرتكزة على العديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية، والتي استهدفت تحويل هيكل الاقتصاد السعودي إلى اقتصاد متنوع ومستدام مبني على تعزيز الإنتاجية ورفع مساهمة القطاع الخاص، فالسعودية تحتل المرتبة الثلاثين عالمياً من حيث كبر حجم اقتصادياتها غير النفطية إذ أنها تصدر لـ 120 دولة مما يؤكد جودة منتوجاتها، حيث تمثل صادرات القطاع الخاص 12.9% من إجمالي الصادرات سنة 2019. (أنظر الموقع <https://www.saudiexports.sa>)

- وقد قامت الجزائر أيضا برسم استراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات وتنويعها بهدف الوصول إلى 2 مليار دولار في آفاق 2000، ثم توالى بعد ذلك عدد من الإجراءات بمراحل تصب جلها في بناء اقتصاد خارج النفط وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الوطنية مما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية (Beniassad,1991,p85). أما خلال الفترة (2011-2019) عرفت قيم GDP ارتفاعا كبيرا حيث بلغت قيمة متوسطة 201.81 مليار دولار سنة 2011 واستمر في الارتفاع إلى غاية 2014 حيث بلغ 235.16 مليار دولار. شهدت سنة 2015 انخفاض متوسط الناتج المحلي الإجمالي إلى 195.26 مليار دولار تحت تأثير انخفاض أسعار البترول وتراجع عائدات الصادرات النفطية، بالإضافة إلى الأوضاع الداخلية غير المواتية التي مرت بها بعض الدول العربية النفطية، وقد عاد متوسط الناتج للنمو في باقي السنوات بمعدلات متواضعة نتيجة التعافي الذي شهده الاقتصاد العالمي والتطورات المتعلقة بأسواق البترول العالمية حيث بلغت قيمة متوسطة 235.05 مليار دولار سنة 2019، خاصة الاتفاق الذي أبرمته الدول الأعضاء في منظمة الأوبك مع الدول المصدرة للنفط من خارج المنظمة لخفض كميات الإنتاج البترولي بهدف استعادة السوق النفطية لتوازنها.

2.3. تطور الصادرات خارج المحروقات في الدول العربية النفطية: سنقوم بتحليل تطور الصادرات خارج المحروقات في الدول العربية النفطية خلال الفترة (1990-2019)، وهذا لمعرفة درجة تنوع صادراتها خارج قطاع النفط وذلك بالاعتماد على الجدول 1.

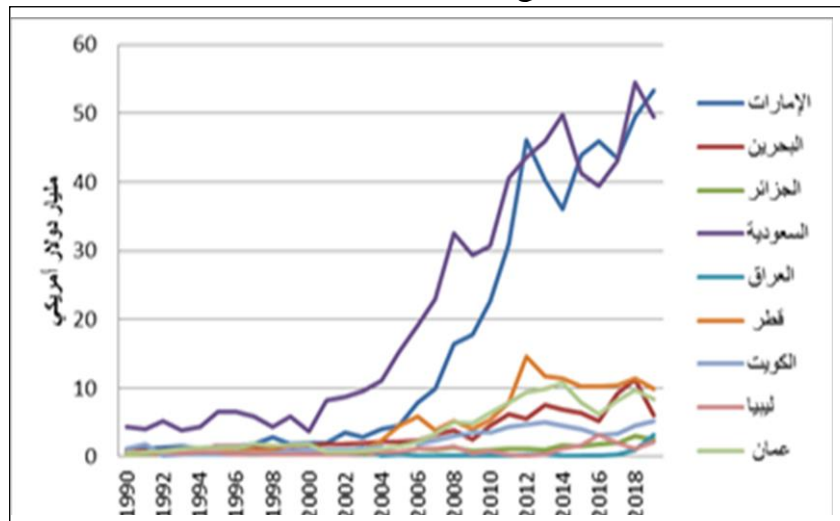
جدول 1: تطور متوسط الصادرات خارج المحروقات في الدول العربية النفطية خلال الفترة (1990-2019)

البيان	الإمارات	البحرين	الجزائر	السعودية	العراق	قطر	الكويت	ليبيا	عمان
متوسط الصادرات خارج المحروقات (مليار دولار أمريكي)	16.61	3.50	0.99	21.63	0.31	4.62	2.18	0.84	3.96
% من الصادرات الإجمالية	10.8	32.5	2.8	13.2	0.9	10.6	5.02	3.9	17.8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مصادر متفرقة.

يتضح لنا من خلال الجدول¹ أن قيمة الصادرات خارج المحروقات صغيرة في بعض الدول العربية النفطية كالعراق وليبيا والجزائر والكويت، كما شكلت نسبة صغيرة من إجمالي الصادرات، وهو ما يبين الاعتماد الكبير جدا لهذه الدول على صادرات النفط وعدم تنوع قواعدها الإنتاجية، سجلت السعودية أعلى قيمة لمتوسط الصادرات خارج المحروقات بحوالي 21.63 مليار دولار وتليها الإمارات بقيمة 16.61 مليار دولار وهي قيم مقبولة بالمقارنة مع بقية الدول، وقد بلغت نسبة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات لهاته الدولتين حوالي 13.2% و10.8% على التوالي، وتبقى هذه النسب متواضعة بالمقارنة مع نسبة صادرات المحروقات وذلك راجع لضخامة صادراتها الإجمالية. أما بالنسبة لبقية الدول وهي البحرين، وعمان، وقطر فرغم تواضع متوسط صادراتها مقارنة مع الإمارات والسعودية إلا أنها تشكل نسبة هامة من إجمالي صادراتها نظرا لتواضع حجم صادراتها الإجمالية، حيث شكلت ما نسبته 32.5%، 17.8%، 10.6% على التوالي، وهذا يدل على الجهود المبذولة من طرف هذه الحكومات للخروج من هيمنة قطاع المحروقات على صادراتها وهذا نتيجة اعتمادها على سياسات سمحت لها بتوفير بيئة أعمال تنافسية ترتب عليها جذب الاستثمارات في قطاعات متنوعة، والتي انعكست بشكل مباشر على تخفيض حصة الصادرات من المحروقات من إجمالي الصادرات. وللاشارة فإن الفترة (2010-2019) قد شهدت ارتفاعا ملحوظا في الدول العربية النفطية، لتنتقل من 8.36 مليار دولار سنة 2010 لتصل إلى 15.62 مليار دولار سنة 2019 مشكلة ما نسبته 15.97% من إجمالي صادرات الدول العربية النفطية. وبالرغم من التذبذب في قيم الصادرات خارج المحروقات التي عرفت فترة الدراسة إلا أنها كانت في طريق التحسن، ويرجع هذا التحسن إلى ارتفاع الهيكل السلعي للصادرات خارج المحروقات نتيجة السياسات والاستراتيجيات المتبعة من طرف الدول العربية النفطية، والآثار الإيجابية التي حققتها من خلال السياسات الاقتصادية المتبعة من أجل تنويع اقتصادها وقاعدتها الإنتاجية وتنويع مصادر دخلها، بالإضافة أيضا إلى انخفاض في أسعار البترول في الأسواق العالمية التي شهدتها من فترة لأخرى مما نتج عنها تراجع في الصادرات من المحروقات مما جعلها تتوجه نحو تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات للتخلي عن التبعية النفطية كما يبينه الشكل².

شكل 2: تطور الصادرات خارج المحروقات للدول العربية النفطية خلال الفترة (1990-2019).

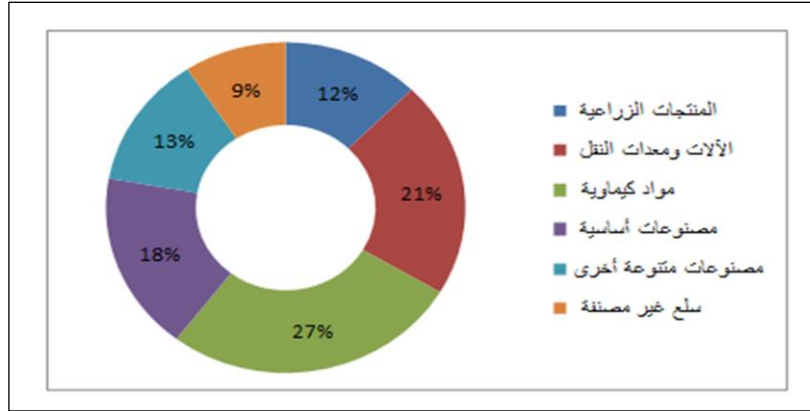


المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel

3.3. أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات للدول العربية النفطية خلال الفترة (2010-2019): من خلال الشكل³ يتضح لنا بأن الصادرات خارج المحروقات في الدول العربية النفطية تتكون من 6 أصناف أساسية تختلف نسبتها من صنف لآخر. تحتل المواد الكيماوية المرتبة الأولى بنسبة 27% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2010-2019) والتي تتضمن مركبات عضوية وغير عضوية والمواد الهيدروكربونية ومشتقاتها والكحول ومشتقاته وسلع كيماوية أخرى، وعرفت هذه المنتجات

انتعاشا والسبب في ذلك هو نمو الصادرات من المحروقات. وتأتي في المرتبة الثانية الآلات ومعدات النقل وذلك بنسبة 21% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، وتمثل أهمها في المعدات الإلكترونية والتجهيزات والوسائل المستعملة في الميكانيك والمحركات والتجهيزات الزراعية من الجرارات والأجهزة الميكانيكية. في المرتبة الثالثة تأتي المصنوعات الأساسية بنسبة 18% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات وتتضمن منتجات الجلود والزجاج والألمنيوم والخشب والذهب والفضة والنحاس والزنك والحديد وغيرها من المعادن وهذا بفضل الثروة المعدنية التي تزخر بها الدول العربية النفطية والتي لم يتم استغلالها استغلالا أمثالا. احتلت المرتبة الرابعة مصنوعات متنوعة أخرى بنسبة 13% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات وتتضمن مختلف الأحجار الكريمة والمجوهرات ومواد نفيسة وتركيبات الإضاءة والأثاث وغيرها. أما المنتجات الزراعية فتحتل المرتبة الخامسة بنسبة 12% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2010-2019) حيث تتمثل منتجاتها في الحيوانات الحية واللحوم والخضار والفواكه والأسماك وغيرها من المنتجات الزراعية، وفي الأخير احتلت السلع غير المصنفة المرتبة السادسة بنسبة 9% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2010-2019).

شكل 3: المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات في الدول العربية النفطية خلال الفترة (2010-2019)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مركز التجارة الدولي (ITC) www.trademap.org، صندوق النقد العربي الموحد www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، www.unescwa.data.org

4. الدراسة القياسية

1.4. المنهج المتبع في الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على نماذج السلاسل الزمنية المقطعية "بانل"، ومن أهم إيجابياتها أنها تتفوق على السلاسل الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها، بالعديد من المزايا أهمها: (Blatagi, 2005, 66).

— أن بيانات بانل تتضمن محتوى معلوماتي أكثر من تلك المتضمنة في البيانات المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من السلاسل الزمنية؛

— التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يُفضي إلى نتائج متحيزة؛

نماذج البانل توفر إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها مناسبة لدراسة الظواهر الاقتصادية كالبطالة والنمو؛ (Hausman, 1978, pp1251).

— تساعد في منع ظهور مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ Heteroscedasticity الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية. (Bourbonnais, 2018, p372).

2.4. العينة وفترة الدراسة: تشمل عينة الدراسة على تسع دول عربية نفطية وهي: الجزائر، البحرين، الإمارات، عمان، السعودية، الكويت، قطر، العراق، ليبيا. وقد تم اختيار هذه الدول لأنها الأكثر تصديرا للنفط في الدول العربية، بالإضافة لمعيار مدى توفر البيانات للمتغيرات محل الدراسة لكل سنوات الفترة محل الدراسة (1990-2019)، وتستخدم الدراسة بيانات سنوية.

— دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية خلال الفترة (1990–2019) — ص، ص286-303

3.4 متغيرات الدراسة: بناءً على الهدف المراد تحقيقه من هذه الدراسة، واعتماداً على دراسة كل من (العبدلي، 2005) و(بن سماعيل وزير، 2017) و(عدوكة ورملي، 2015) و(الجنابي، 2015) و(Khayati, 2019) و(Khan & Shabbir, 2019) و(Sazan & Hatem, 2017) تم اختيار المتغيرات المبينة في الجدول 2.

جدول 2: متغيرات الدراسة

رمز المتغير	طبيعته	المتغير	المصدر
GDP	الناتج المحلي الإجمالي	المتغير التابع	صندوق النقد العربي الموحد و OPEC
EXPnon	الصادرات خارج المحروقات	متغير مستقل	مصادر وطنية للدول العربية النفطية
INV	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	متغير ضابط	IMF
Price	أسعار النفط في الأسواق العالمية	متغير ضابط	OPEC

المصدر: من إعداد الباحثين

ومنه فإن النموذج يكون كما يلي:

$$GDP_{it} = \alpha + \beta_1 EXPnon_{it} + \beta_2 INV_{it} + \beta_3 PRICE_{it} + \mu_i + \gamma_t + \varepsilon_{it}$$

حيث: i يمثل عدد الدول في الدراسة وهي تسع دول، t يمثل الزمن (1990–2019).

GDP_{it} : يمثل الناتج المحلي الإجمالي، $EXPnon_{it}$: ويمثل الصادرات خارج المحروقات،

INV_{it} : يمثل إجمالي تكوين رأس المال الثابت، $Price_{it}$: يمثل أسعار البترول، وتمثل (μ_i) الآثار أو الاختلافات المقطعية غير الملحوظة (Cross-section effects)، والتي تتفاوت من دولة عربية نفطية لأخرى لكنها تظل ثابتة خلال الفترة الزمنية، وتشير (γ_t) إلى الآثار أو الاختلافات الزمنية (Effects time) غير الملحوظة والمشاركة بين الدول العربية النفطية والتي تتغير عبر الزمن، ويشير (ε_{it}) الحد العشوائي للنموذج. ويكون (ε_{it}) مستقلاً وموزعاً بشكل متمائل $(0, \sigma^2_{\varepsilon}) \rightarrow \varepsilon_{it}$.

4.4 التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة: قصد التعرف على الإحصائيات الوصفية للسلاسل الزمنية قمنا بالتحليل الإحصائي للبيانات فكانت النتائج كما يلي:

جدول 3: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

المقاييس الإحصائية	GDP	Expnon	INV	Price
Mean	113.921	6.382	70.423	47.510
Median	59.606	1.734	7.174	38.405
Maximum	792.967	54.406	732.432	109.450
Minimum	3.783	0.093	0.111	12.280
Std. Dev.	148.115	11.577	140.588	31.151
Observations	270	270	270	270

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews8

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن سلسلة الصادرات خارج المحروقات (Expnon) كانت محصورة بين أقل قيمة 0.093 مليار دولار مسجلة سنة 2016 في دولة العراق وأعلى قيمة 54.40 مليار دولار مسجلة سنة 2018 بالمملكة العربية السعودية بمتوسط حسابي بلغ 6.382 مليار دولار وانحراف معياري قدره 11.577 مليار دولار، ومن ناحية أخرى وفيما يخص سلسلة النمو الاقتصادي (GDP) فإنها كانت محصورة بين أقل قيمة 3.783 مليار دولار مسجلة سنة 1990 بدولة البحرين وأعلى قيمة 792.967 مليار دولار مسجلة سنة 2019 بالمملكة العربية السعودية بمتوسط حسابي بلغ 113.921 مليار دولار وانحراف معياري قدره 148.115 مليار دولار، أما بالنسبة لسلسلة الاستثمار المحلي الإجمالي (INV) فإنها كانت محصورة بين أقل قيمة 0.111 مليار دولار مسجلة سنة 1996 في دولة العراق وأعلى قيمة 732.432 مليار دولار مسجلة في المملكة العربية السعودية سنة 2015 بمتوسط حسابي بلغ 70.423 مليار دولار وانحراف معياري قدره 140.588 مليار دولار، وفيما يخص سلسلة أسعار النفط (Price) فقد كانت موحدة بين كل عينة الدراسة

حيث كانت محصورة بين أقل قيمة 12.280 دولار للبرميل الواحد مسجلة سنة 1998 وأعلى قيمة 109.450 دولار للبرميل الواحد مسجلة سنة 2012 بمتوسط حسابي بلغ 47.510 دولار وانحراف معياري قدره 31.151 دولار.

5.4. نتائج اختبارات الإستقرارية والتكامل المشترك

أ- نتائج اختبارات الإستقرارية: تظهر نتائج اختبارات جذر الوحدة لكل من متغيرات النموذج في الجدول التالي الذي يضم نتائج الاختبارات عند المستوى والفروقات من الدرجة الأولى.

جدول 4: نتائج اختبار الإستقرارية لمتغيرات الدراسة

اختبار IPS		اختبار PP		اختبار ADF		نوع الاختبار
مستوى	فرق أول	مستوى	فرق أول	مستوى	فرق أول	المتغيرات
4.14356 (1.0000)	-11.7634 (0.0000)*	5.64134 (0.9974)	145.067 (0.0000)*	5.75408 (0.9971)	143.111 (0.0000)*	GDP
6.6782 (1.0000)	-7.79797 (0.0000)*	3.79782 (0.9998)	146.668 (0.0000)*	2.85561 (1.0000)	117.409 (0.0000)*	EXPhon
3.51889 (0.9998)	-10.8556 (0.0000)*	4.8702 (0.9990)	134.871 (0.0000)*	5.18305 (0.9985)	131.793 (0.0000)	INV
0.61766 (0.7316)	-10.5968 (0.0000)*	10.0007 (0.9319)	125.208 (0.0000)*	9.30222 (0.9523)	126.869 (0.0000)*	Price

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews.8

(*) معنوي عند 1%، (**) معنوي عند 5%، (***) معنوي عند 10%

من خلال نتائج الاختبارات الموجودة في الجدول أعلاه نلاحظ بأن السلاسل الزمنية لأغلب المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، لأن القيم الحرجة غير معنوية لأنها كانت أكبر من 0.05 وبعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى للسلاسل أصبحت مستقرة، حيث نلاحظ بأن القيم الحرجة كانت معنوية أي أنها أصغر من 0.01. وبما أن اختبار جذر الوحدة للفرق الأول لكل متغير أظهر معنوية إحصائية وفي معظم الحالات عند مستوى معنوية 1%، وهذا يدل على أن الفرق الأول لكل من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات خارج المحروقات والاستثمار المحلي وأسعار النفط هي سلاسل زمنية ساكنة، وبالتالي يعتبر كل متغير متكامل من الدرجة الأولى طالما أن الفرق الأول لكل منهم ساكن أو متكامل وعليه فهي مؤهلة بأن تدخل في نموذج الانحدار.

ب- نتائج اختبار التكامل المشترك: من خلال نتائج دراسة الإستقرارية وجدنا أن المتغيرات أصبحت مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى، ولتفادي مشكلة الانحدار الزائف استعملت تقنية تحليل التكامل المشترك (المتزامن) للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات، وباستعمال اختبار Pedroni حصلنا على النتائج الآتية:

جدول 5: نتائج اختبار Pedroni

Pedroni Residual Cointegration Test Series: DEXPNON DGGP DINP DINV Date: 05/25/21 Time: 12:32 Sample: 1990 2019 Included observations: 270 Cross-sections included: 9 Null Hypothesis: No cointegration Trend assumption: No deterministic trend User-specified lag length: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel					
Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)					
	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.	
Panel v-Statistic	-1.287859	0.9011	-1.198093	0.8846	
Panel rho-Statistic	-5.613946	0.0000	-5.574752	0.0000	
Panel PP-Statistic	-12.72558	0.0000	-13.84388	0.0000	
Panel ADF-Statistic	-9.791766	0.0000	-7.157319	0.0000	
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)					
	Statistic	Prob.			
Group rho-Statistic	-4.121899	0.0000			
Group PP-Statistic	-16.47889	0.0000			
Group ADF-Statistic	-6.044040	0.0000			

المصدر: مخرجات Eviews.

يشير الجدول 5 إلى أن أغلب الاختبارات الجزئية احتمالها الحرج أقل من مستوى معنوية 5% وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، بمعنى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل للصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي.

6.4. نتائج تقدير النماذج: تم تقدير النماذج الثلاثة وهي نموذج الانحدار التجميعي PRM، ونموذج التأثيرات الثابتة FEM ونموذج التأثيرات العشوائية REM، والجدول الموالي يلخص نتائج التقدير.

جدول 6: نتائج تقدير النماذج القياسية

REM	FEM	PRM	المتغير التابع GDP
2.895846	3.017228	2.680413	معامل C
0.0281	0.0051	0.0135	احتمالية student
2.974006	2.837699	3.049567	معامل EXPnon
0.0000	0.0000	0.0000	احتمالية student
0.378265	0.343213	0.396641	معامل INV
0.0000	0.0000	0.0000	احتمالية student
0.786708	0.799577	0.779482	معامل Price
0.0000	0.0000	0.0000	احتمالية student
0.574557	0.607421	0.579835	معامل التحديد R ²
0.0000	0.0000	0.0000	احتمالية Fisher

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

يتضح من خلال الجدول أن النماذج الثلاث معنوية كلياً حيث نلاحظ احتمالية فيشر (Fisher) كانت أقل تماماً من 1%، كما أن المتغيرات المستقلة كلها ذات معنوية إحصائية في النماذج الثلاثة، حيث أن احتمالية student كانت أقل تماماً من 1%. كما أن معامل متغير الصادرات خارج المحروقات ذو إشارة موجبة في كل النماذج مما يجعلها متوافقة مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة من حيث أن أي ارتفاع حجم الصادرات خارج المحروقات يصاحبه ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي وهي تدل على علاقة طردية بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي.

وكما أن معامل متغير الاستثمار المحلي ذو إشارة موجبة أيضاً في كل النماذج وهو ما يدل على العلاقة الطردية والموجبة بين الاستثمار المحلي والناتج المحلي الإجمالي، حيث كل ارتفاع في حجم الاستثمار المحلي يصاحبه ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي. ومعامل أسعار النفط ذو إشارة موجبة أيضاً في كل النماذج الثلاثة وهو ما يدل على العلاقة الطردية والموجبة بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي، حيث كل ارتفاع في أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي. من جهة أخرى كانت نسبة معامل التحديد جيدة نوعاً ما خاصة بالنسبة لنموذج الآثار الثابتة حيث قدر بـ 60.74% وهو ما يدل على القدرة التفسيرية العالية لمتغيرات الدراسة في كل النماذج، خاصة بحكم الخصوصيات التي تميز كل اقتصاد دولة عربية نفطية عن الأخرى.

أ- اختيار النموذج الملائم للدراسة: بعد تقدير النماذج الثلاثة نتقل إلى مرحلة المفاضلة بينها لمعرفة أي منها الملائم لهذه الدراسة وبلوغ هذا الهدف نستعمل الاختبارين الآتيين:

— **اختبار فيشر المقيد:** نستخدم اختبار فيشر Fisher للمفاضلة بين النموذج التجميعي والآثار الثابتة حيث أن الفرضية الصفرية تفرض بأن النموذج التجميعي PRM هو الملائم، أما الفرضية البديلة فتفرض بأن النموذج الآثار الثابتة FEM هو الملائم، وعلى ضوء نتائج التقدير في الجدول 5 سنجد الطريقة الأفضل لتقدير نموذج البائل من خلال حساب إحصائية فيشر كالتالي:

$$F = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PRM}^2)/N}{\frac{(1 - R_{FEM}^2)}{N \cdot T}} = \frac{(0.6074 - 0.5798)/9}{\frac{(1 - 0.6074)}{270}} = 2.3726$$

حيث أن: $R_{FEM}^2 = 0.6074$

$R_{PRM}^2 = 0.5798$

ونجد أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر (Fisher) المقيد أكبر من القيمة الجدولية $F=(N-1,NT-N-K)=1.98$ وبالتالي فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة وبالتالي رفض الفرضية العدمية القائلة بتجانس قواطع الدول، مما يشير إلى أهمية تضمين الآثار الثابتة في النموذج.

— اختبار **Hausman**: يستخدم هذا الاختبار في حالة وجود الاختلاف الجوهرى بين التأثيرات الثابتة والعشوائية فهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة، حيث تستند فرضية العدم على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم للدراسة، في حين أن الفرضية البديلة تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، وتعطى علاقة اختبار Hausman بالصيغة الآتية: (Bourbonnais,2018,p384).

$$H = (\beta_{OLS} - \beta_{OLS})' [Var(\beta_{OLS}) - Var(\beta_{OLS})]^{-1} (\beta_{OLS} - \beta_{OLS})$$

تحت الفرض أن:

H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم REM.

H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم FEM.

وننتج اختبار Hausman يوضحه الجدول الآتي:

جدول 7: نتائج اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	5.895209	3	0.1168

المصدر: مخرجات Eviews.

تشير نتائج هذا الاختبار إلى قبول الفرضية العدمية القائلة بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم لهذه الدراسة وذلك لكون قيمة احتمال الاختبار 0.1168 التي كانت أكبر من 5%، وبالتالي عدم ملائمة نموذج التأثيرات الثابتة لهذه الدراسة بمعنى رفض الفرضية القائلة بوجود ثوابت تختلف من مقطع لآخر، وإنما هذه الثوابت هي عبارة عن قواطع عشوائية مستقلة تضاف للحد العشوائي لكل مقطع، أي أنه توجد هناك اختلافات بين اقتصاديات هذه الدول العربية النفطية فيما يخص نسبة تأثير حجم الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، وهذا بالنظر إلى عدة عوامل مختلفة منها الاستثمار المحلي والأجنبي، التقدم والتطور التكنولوجي، وعدد السكان، سعر الصرف، وغيرها من العوامل الأخرى التي تختلف من بلد نفطي إلى آخر. من خلال الجدول يمكن كتابة نموذج الآثار العشوائية كما يلي:

$$GDP_{it} = \alpha + \beta_1 EXP_{it} + \beta_2 INV_{it} + \beta_3 PRICE_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$GDP_{it} = 2.89 + 2.97_{it} + 0.37_{it} + 0.78_{it} + \varepsilon_{it}$$

ومنه

$$R^2=0.5745, F\text{-Statistic}=109.38, Prob(F\text{-Statistic})=0.00, DW= 2.03$$

يتضح لنا من خلال هذا النموذج بأن احتمالية F-Statistic هي أقل من 0.05 أي أن النموذج ككل معنوي أي أنه ذو معنوية إحصائية. المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج تؤثر على النمو الاقتصادي بنسبة 57.45% والباقي 42.55% راجع للأخطاء بما فيها متغيرات ومحددات أخرى لم تدرج في النموذج، ويمكن تفسير صغر النسبة التي تفسرها الصادرات خارج المحروقات في هذا النموذج إلى أن نسبتها ما زالت صغيرة مقارنة مع الصادرات النفطية خاصة في بعض البلدان العربية كالجائر والعراق، كما أن الفترة الزمنية المدروسة قد احتوت على أكثر من عقدين من الزمن كانت فيهما الصادرات النفطية هي المهيمنة على صادرات الدول العربية النفطية المدروسة.

كما نلاحظ وجود تأثير معنوي إيجابي بين الصادرات خارج المحروقات والناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 0.01 حيث أن زيادة الصادرات خارج المحروقات بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بـ 2.97 وحدة في الدول العربية النفطية، أي وجود علاقة طردية موجبة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والنتائج المتوصل إليها في الدراسات السابقة، وهذه النتيجة تبين أن النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية يتأثر إيجاباً بالصادرات خارج المحروقات وهذا راجع بشكل أساسي إلى اعتماد الدول العربية النفطية على صادرات المحروقات كركيزة للتصدير وضالة حصيلة الصادرات خارج المحروقات رغم الاستراتيجيات المنتهجة من طرف الدول العربية النفطية وهيمنة هذا القطاع على إجمالي الصادرات مما أدى إلى تدني مستويات قطاع الصادرات خارج المحروقات، وهذه النتيجة تؤيد ما توصلت إليه دراسة كل من (العياطي وبن عزة، 2018) (حملاوي، 2011) (بن سماعين وزير، 2017) (عدوكة ورملي، 2015) (بن سليمان ونوي، 2017)، (Khan&Shabbir, 2019)، (Khayati, 2019)، (Sazan&Hattem, 2017) والتي أكدت أن الصادرات خارج المحروقات لها تأثير ضعيف على النمو الاقتصادي.

بينت نتائج التقدير أن تأثير إجمالي تكوين رأس المال الثابت على الناتج المحلي الإجمالي جاء موجبا ومعنويا عند 0.01، إذ أن زيادة الاستثمار المحلي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.37 وحدة، وهذه النتيجة موافقة لما جاء في النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، فمن شأن الاستثمار المحلي الإجمالي المساهمة في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وهذه النتيجة تؤيد ما توصلت إليه كل من دراسة (Sazan&Hattem, 2017)، (عدوكة ورملي، 2015) والتي أكدت على أن الاستثمار المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة لأسعار النفط فقد جاءت إشارتها موجبة ومعنوية عند مستوى معنوية 0.01، أي أنه يوجد تأثير معنوي وإيجابي بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية النفطية وهذا ما يتوافق مع الأدبيات الاقتصادية التي نصت على وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي وأسعار النفط، حيث أن كل زيادة في أسعار النفط بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.78 وحدة، ويمكن تفسير ذلك بأن الزيادة في أسعار النفط في الدول العربية النفطية تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي بسبب اعتماد الدول العربية النفطية على صادرات المحروقات بنسبة كبيرة مما أدى ذلك إلى تأثر معدلات النمو الاقتصادي بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. من خلال ما تناولناه في هذه الدراسة وعلى ضوء النتائج التي توصلنا إليها فإننا:

— نقبل الفرضية الأولى فرغم الإمكانات التي تزخر بها الدول العربية النفطية إلا أن الصادرات خارج المحروقات سجلت نسباً هامشية في الصادرات الإجمالية للدول العربية النفطية وهذا ما أدى إلى ضعف مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بسبب ضعف النشاط الاقتصادي للقطاع غير النفطي؛

— نقبل الفرضية الثانية أي توجد علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والصادرات خارج قطاع المحروقات في الدول العربية النفطية؛

— نقبل الفرضية الثالثة نظراً لوجود عوامل أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي بخلاف الصادرات خارج المحروقات في الدول العربية النفطية كسعر النفط وإجمالي تكوين رأس المال الثابت؛

5. الخاتمة:

استهدفت هذه الدراسة تحديد أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية باستخدام بيانات عينة مكونة من 9 دول عربية نفطية المتمثلة في الجزائر، ليبيا، العراق، الإمارات العربية المتحدة، السعودية، قطر، البحرين، الكويت وعمان خلال الفترة (1990-2019)، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على نماذج panel وذلك باستخدام نموذج الآثار العشوائية لتحديد اتجاه سلوك المتغيرات المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وإجمالي الصادرات خارج المحروقات كمتغير مستقل إضافة إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت وسعر النفط كمتغيرات ضابطة، ومن أهم النتائج المتوصل إليها هي:

- معنوية النموذج ككل والذي يشير إلى أن النمو الاقتصادي دالة في كل من حجم الصادرات خارج المحروقات وإجمالي تكوين رأس المال الثابت وسعر النفط في الدول العربية النفطية، وأنها تفسر ما نسبته 57 % من تباين النمو الاقتصادي في هذه الدول، وهذا راجع إلى ضآلة نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى إجمالي الصادرات وضآلة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي؛
- تساهم الصادرات خارج المحروقات بشكل إيجابي في دفع النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية المدروسة رغم ضآلة نسبتها مقارنة مع الإمكانيات التي تحوز عليها الدول العربية النفطية وحجم الجهود المبذولة لتنويعها والتخلص من التبعية للنفط؛
- توجد علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي الإجمالي، أي أن زيادة الاستثمار يؤدي إلى زيادة الإنتاج مما يساهم في تحقيق فوائض اقتصادية وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي،
- توجد علاقة طردية بين النمو الاقتصادي وسعر النفط، وهذا راجع إلى اعتماد الدول العربية النفطية بشكل كبير على صادرات المحروقات وهيمنة هذا القطاع على الصادرات الإجمالية للدول العربية النفطية مما جعلها عرضة للتغيرات والتذبذبات التي تطرأ على أسعار النفط.

على ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تخفيض الاعتماد على صادرات المحروقات من خلال الاهتمام بدعم القطاعات المنتجة التي من شأنها النهوض بالنمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية كالصناعة والزراعة والتكنولوجيا بتشجيع الشراكة وجلب الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاعات الحيوية المنتجة، خاصة وأن أزمة كوفيد 19 قد بينت هشاشة قطاع الخدمات الذي تعتمد عليه بعض الدول العربية النفطية في تنويع اقتصادها كالقطاع السياحي وقطاع النقل الجوي؛
 - العمل على الاستفادة من العائدات النفطية في حالات ارتفاع أسعار النفط في دعم القاعدة الإنتاجية وتنويع الإنتاج حتى تكون اقتصاديات الدول العربية النفطية قادرة على مواجهة الأزمات النفطية ؛
 - تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشطة في فروع التصدير من خلال منحها تسهيلات وامتيازات انتقائية وتقديم مساعدات وإعطاؤها أهمية أكبر للمساهمة في تنويع الصادرات خارج المحروقات؛
 - الاستفادة من تجارب الدول النفطية التي نجحت في ترقية صادراتها خارج المحروقات.
- بعد دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع، فإننا نعتقد أنه يتسع لإشكاليات أخرى جديرة بالبحث، نذكر من بينها:
- دور القطاع الفلاحي في تنمية التصدير كبديل للصادرات النفطية في الدول العربية النفطية.
 - دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الدول العربية النفطية.
 - دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الدول العربية النفطية.
 - تفعيل آليات تنمية الصادرات خارج المحروقات في الدول العربية النفطية.

المراجع والاحالات :

باللغة العربية

- الجنابي هيثم عبد القادر(2015)، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي (1991-2011)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد46.
- العياطي جهيدة وبن عزة محمد(2018) ، إشكالية تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية لأثر الصادرات النفطية وغير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الهقار للدراسات الاقتصادية، العدد02.

- دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية خلال الفترة (1990-2019) — ص، ص286-303.
- الغواص بدر لافي علي وعبد الحليم محمد يونس(2019)، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في ماليزيا، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، المجلد46، العدد4.
- بلحناني أمينة ومختاري فيصل(2019)، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد11.
- بلقطة ابراهيم(2009/2008)، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف)، الجزائر.
- بلقطة ابراهيم(2018)، واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط ومتطلبات تفعيله، مجلة الأبعاد الاقتصادية، العدد8.
- بن جلول خالد(2009)، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر (1970-2006)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
- بن سليمان محمد ونوي طه حسين(2015)، قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج **ARDL** خلال الفترة (1980-2016)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 35 (02).
- بن سماعيل حياة وزير ريان(2017)، الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي دراسة الجزائر (2005-2014)، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد12.
- حملاوي ابتسام(2011)، تنمية الصادرات غير النفطية من الخيارات الفعالة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لأثر الصادرات غير النفطية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد5، العدد3.
- صفوت عبد السلام عوض الله(1996/1997)، محاضرات في التجارة والتنمية الاقتصادية، القاهرة، مصر، دار النهضة العربية.
- عابد بن عابد العبدلي(2005)، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية (دراسة تحليلية قياسية)، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الأزهر، العدد 27.
- عبد السلام عطية، جبار بوكثير(2019)، أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي في دول منظمة الأوبك خلال الفترة (1990-2016)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 17.
- عدوكة لحضر ورملي محمد(2015)، الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية ومقارنة مع المغرب)، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد09.
- محمد خالد السواعي(2006)، التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1.
- وصاف سعيدي(2002)، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر(الواقع والآفاق)، مجلة الباحث، العدد 01.
- وصاف سعيدي(2004)، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية (الخوافز والعوائق)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- باللغة الأجنبية

- Anis Khayati(2019), **The Effect of oil and non-oil exports on economic growth in Bahrian**, journal of Energy Economics and policy (9).
- Arif Mohammad Khan & Shabbir Alam(2019) ,**Exploration of the Effect of oil and non-oil export on economic growth in the kingdom of Saudi Arabia**, Disponible sur le site: <https://www.researchsquare.com/article/rs-68487/v1>

- Blatagi, B., H., (2005), "**Econometric Analysis of Panel Data**", 3rd ed., John Wiley & Sons, Ltd, West Sussex. Disponible sur le site: <https://himayatullah.weebly.com/uploads/5/3/4/0/53400977/blatagi-econometric-analysis>
- Hocine Beniassa(1991), **La Réforme Economique en Algérie**, Alger, office des publication universitaire.
- <https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/economy/uae-export-development-policy>.
- <https://www.saudiexports.sa>
- J.A. Hausman(1978), **specification tests in econometrics**, *Econometrica*, Vol46, N°6, Disponible sur le site: <http://links.jstor.org/sici?sici=0012-9682%28197811%2946>
- Régis Bourbonnais(2018), **Économétrie**, Dunod, Paris,10ème Edition.
- Sazan Taher Saeed & Hatem Hatef Abdulkadhim Altaee(2017), **Export and Economic Growth Nexus in the GCC Countries: A panel Data Approach**, International Journal of Business and Social Research, Vol 07, Issue12.